



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الأستاذ محمد فنيش

أصحاب المعالي،

الحضور الكرام،

يسعدني ان تكون بيروت مكاناً لانعقاد المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،

ويسعدني أيضاً ان يكون وزير العدل اللبناني، الزميل النقيب شبيب قرطباوي رئيساً جديداً لهذه المجموعة العربية الرائدة.

لقد انضمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مطلع العام 2012، إذ وجدنا فيها بادرة متميزة وجدية يحتاج اليها عالمنا العربي خاصة ان برامج تطوير الإدارة العامة التي تنفذها التنمية الإدارية ومنها برنامج الحكومة الإلكترونية وبرامج الجودة تهدف جميعها لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وبذلك تلتقي برامج التنمية الإدارية وبرامج تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وهي أهداف مشتركة سامية تسعى إلى خدمة جهود النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتوفير الدعم للهيئات المعنية.

ايها الحفل الكريم،

وكما تعلمون فإنه بموجب القانون رقم 33 تاريخ 2008/10/16 أجاز للحكومة اللبنانية الإنضمام إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هذه الإتفاقية فرضت موجبات والتزامات عديدة على الدول الأعضاء فيها، فكان من البديهي ان تبادر وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى إعداد سلة من التشريعات الحديثة المطلوبة في الإتفاقية أهمها:

ا. مشروع قانون الإثراء غير المشروع:

وضع لبنان منذ العام 1953، وقبل غيره من الدول، قانوناً للإثراء غير المشروع (المرسوم الإشتراعي رقم 38 تاريخ 18 شباط 1953)، تبعه قانون صادر بتاريخ 14 نيسان 1954 حول التصاريح المطلوب تقديمها من الموظفين والقائمين بخدمة عامة عن ثرواتهم.

وبموجب القانون رقم 154 تاريخ 27 كانون الأول 1999 الغي المرسوم الإشتراعي رقم 1954/38 واستعيض عنه بنص جديد، هو القانون الحالي للإثراء غير المشروع. هذا القانون، وخلافاً للمرتجى، لم يعطِ النتائج المتوخاة من وضعه. إذ انه طبق جزئياً واعترفته شوائب عطلت تنفيذه ومنها عدم تجريم الإثراء غير المشروع بمعزل عن الجرائم الجزائية أو المدنية التي منها تأتي هذا الإثراء، كما ان القانون المذكور فرض كفالة مصرفية عالية على الشاكي هي بقيمة خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية. وانفاذاً لأحكام المادة /20/ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي محاولة لإيجاد تشريع حديث يتوافق وأحكام الإتفاقية المذكورة من جهة ويكون قابلاً للتطبيق من جهة ثانية، تمّ إعداد مشروع جديد للإثراء غير المشروع هو قيد المناقشة لدى لجنة الإدارة والعدل النيابية، أملين إقراره في المستقبل القريب.

II. مشروع قانون الوصول إلى المعلومات:

تدعو المادة /10/ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى اعتماد تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة ويهدف تأمين المصلحة العامة مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمة الناس وبياناتهم الشخصية".

وعليه أعدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العام 2001 مشروع قانون يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات وتأمين الشفافية في الأعمال والقرارات الإدارية وتعليلها.

ثم شاركت الوزارة في إعداد إقتراح القانون الرامي إلى الحق في الوصول إلى المعلومات الذي تقدم به عدد من النواب الحاليين والسابقين في العام 2009.

ومؤخراً أعدت وزارة الدولة مشروع قانون جديد حول الموضوع عينه آملين إقراره ضمن سلة تشريعات ذات صلة بموضوع مكافحة الفساد.

III. هذا وأعدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وإنفاذاً لإحكام المادة /7/ من الإتفاقية، مشروع قانون لتضارب المصالح.

IV. كما أعدت مجموعة من مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين إنسجاماً واحكام المادة 8 من الإتفاقية.

V. هذا وقامت الوزارة بوضع مشروع قانون للصفقات العمومية يتضمن انشاء إدارة حديثة للصفقات العمومية، فضلاً عن إدخال المفاهيم والتقنيات العالمية الجديدة المعتمدة بما يؤمن الشفافية والمساواة بين العارضين. هذا المشروع أُحيل أيضاً إلى المجلس النيابي.

VI. كما ان الوزارة اعدت وبالتعاون مع الجهات القضائية المعنية مشروع قانون يتضمن تعديلاً لبعض المواد الواردة في قوانين العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية والمدنية بشكل يتوافق وأحكام الإتفاقية الدولية.

VII. وساهمت الوزارة في إعداد إقتراح القانون الرامي إلى حماية كاشفي الفساد من شهود وخبراء وضحايا بما يتوافق واحكام المادة /32/ من الإتفاقية. هذا، ومن المفيد الإشارة إلى انه تمّ وضع إقتراح قانون لإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إنسجاماً واحكام المادة /6/.

VIII. الحكومة الإلكترونية وتطوير أجهزة الرقابة وتبسيط الإجراءات الإدارية:

إن الإصلاح الإداري لا يمكن أن يكون منجزاً وفعالاً (Effective and Efficient) إلا إذا كان لتكنولوجيا المعلومات دور أساسي في مواكبة عملية التنمية والإصلاح لتحديث أدوات العمل والتي تسمح برفع مستوى الرقابة، وتسهيل تقديم وإنجاز المعاملات من المواطن، ورجال الأعمال وتحديد المرحلة التي وصلت إليها بدقة، وبإعطاء احصاءات دقيقة حول المعاملات المنجزة والتي لم تنجز وأسباب عدم إنجازها، كما أنها (أي تكنولوجيا المعلومات) يمكن أن تحصي عدد المراجعات والشكاوى في كل إدارة.

يهدف برنامج الحكومة الإلكترونية التي وضعتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى تحديث الإدارة العامة ونقلها من العمل وفقاً للإجراءات البيروقراطية التقليدية إلى أساليب عمل حديثة تعتمد على إدارة المعلومات والمعرفة والتواصل والتركيز بشكل كبير على المخرجات والنتائج وخدمات المواطنين ومجتمع الأعمال. كما أعدت الوزارة مشاريع قوانين حديثة لتطوير أجهزة الرقابة وتبسيط الإجراءات الإدارية منها:

1. مشروع إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية
2. مراجعة وتعديل نظام الموظفين (المرسوم الإشتراعي رقم 59/112)
3. مشروع بناء قدرات ديوان المحاسبة في الرقابة المؤخرة في إطار "برنامج الحكم الرشيد" الممول من الإتحاد الأوروبي.

4. مشروع إعادة تنظيم التفتيش المركزي
5. مشروع قانون إستحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة
6. مشروع قانون إستحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة
7. مشروع قانون إستحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة
8. مشروع تطوير وتحديث التوريد في القطاع العام في إطار "برنامج الحكم الرشيد" الممول من الإتحاد الأوروبي

وكلي أمل ان تشكل هذه المشاريع والإقتراحات طريقاً سريعاً لإقرارها في المستقبل القريب.

وأخيراً اسمحوا لي أن أشير إلى انه كان لخبيرين من وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية دوراً هاماً في عملية استعراض دولتي رواندا وفيتنام.

كما لا بد لي من إعطاء الحق حقه والإعتراف بأن الحكومة اللبنانية أولت موضوع مكافحة الفساد إهتماماً بالغاً، لا سيما في النواحي ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. إذ بادر دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2011/12/27 إلى تشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد، حددت مهامها بالإشراف على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وخطة تنفيذها وتحديد السياسات والأهداف الحكومية اللازمة لذلك، كما ومتابعة التزامات لبنان في الإتفاقية والمشاركة في أعمال الجلسات الدورية لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية ومجموعات العمل الحكومية المفتوحة العضوية المنبثقة عنها ومختلف نشاطات آلية استعراض تنفيذ الإتفاقية، كذلك تعزيز مشاركة لبنان في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتنسيق المشاركة الرسمية في نشاطاتها...

كما شكل دولته لجنة فنية برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وعضوية كبار القضاة والإداريين والخبراء لمعاونة اللجنة الوزارية في مهامها.

ولما كان من المتوقع ان يتم استعراض لبنان في النصف الثاني من العام الحالي، قمنا بتشكيل لجنة مصغرة، من بين أعضاء اللجنة الفنية المنوه عنها، كلفناها بإعداد الإجابات المطلوبة ضمن قائمة Check-List. ومن المتوقع ان تنجز اللجنة عملها قريباً.

هذا واغتنم هذه الفرصة، لتوجيه الشكر الحار إلى سعادة رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة الأستاذ عبد السلام أبو درار لجهوده القيمة وسعيه الدائم لإعلاء شأن مكافحة الفساد والوقاية منه. كما أوجه شكري إلى مدير المشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأستاذ أركان السبلاني وفريق عمله، للجهود الكبيرة المبذولة ان على الصعيد الوطني أو على الصعيد العربي.

متمنياً دوام النجاح للشبكة ولرئيسها الجديد.